مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 45

البند 2 من جدول الأعمال: الحوار التفاعلي

مداخلة شفهية مشتركة[1]

29 سبتمبر 2019

ألقاها: أسامة الفقيه

شكرًا سيدتي الرئيسة،

الدول الأعضاء الموقرة، نحثكم على الدعم القوي للتحقيقات الدولية في جرائم الحرب والانتهاكات الحقوقية الخطيرة، والتعديات على للقانون الإنساني الدولي، وذلك من خلال تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء الأمميين البارزين الخاص باليمن في هذه الجلسة.

بصفتي مدافع يمني عن حقوق الإنسان، يمكنني أن أشهد على حقيقة الوضع، الذي يستوجب استمرار عمل هؤلاء الخبراء.

وفي السياق نفسه، نرحب بالتقرير الثالث لفريق الخبراء البارزين، والذي يسلط الضوء على مسؤولية جميع أطراف النزاع في اليمن عن التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان في البلاد.

فمنذ 2014، تواصل أطراف النزاع ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتعديات خطيرة على القانون الإنساني الدولي وجرائم تصل حد جرائم الحرب. هذا بالإضافة إلى "غياب حاد للمساءلة" يعاني منه اليمن وفقًا لتقرير فريق الخبراء البارزين.

أن المساءلة هي المفتاح لضمان العدالة والإنصاف لعشرات الآلاف من المدنيين اليمنيين، الذين تضرروا بشكل غير قانوني من قِبل الأطراف المتحاربة طوال فترة النزاع.

والأهم من ذلك، دعا فريق الخبراء البارزين في تقريره الثالث مجلس الأمن إلى إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتوسيع قائمة الأشخاص الخاضعين لعقوبات مجلس الأمن، الأمر الذي يدعم تشكيل هيئة تحقيق ذات تركيز جنائي، على غرار الآلية الدولية المحايدة والمستقلة الخاصة بسوريا، لمباشرة مزيد من التحقيقات وإعداد ملفات القضايا.

إن مجلس حقوق الإنسان هو المكان الدولي الوحيد المتاح أمام الضحايا اليمنيين، وقد حان الوقت كي تتحرك الدول لردع الانتهاكات وحماية المدنيين، من خلال تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء البارزين، بما في ذلك جمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم المرتكبة في اليمن بموجب القانون الدولي، وبيان حدود مسئولية الأطراف عنها بموجب القانون، وتكليف فريق الخبراء البارزين بإصدار تقرير خاص يقدم المشورة للدول بشأن الخطوات العملية التي يمكن أن تساعد في ضمان العدالة والإنصاف. لا سيما بعدما أكد فريق الخبراء البارزين مرة أخرى أن الدول التي تزود أطراف النزاع بالأسلحة قد تنتهك التزاماتها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، مطالبًا هذه الدول بإنهاء إمدادات الأسلحة للأطراف المتحاربة في اليمن.

أخيرًا، هذا النزاع المسلح الممتد لما يزيد عن 6 سنوات، شهدت فيها تأثيره الهائل على البنية التحتية الحيوية وعلى المدنيين بما في ذلك أقاربي وأحبائي، والتقيت شخصيًا وأجريت مقابلات مع ضحايا لأنواع مختلفة من الانتهاكات، وما زالت اليوم كلماتهم تتردد في أذني، تدعو إلى العدالة. فما لي إلا أن اختتم باقتباس من كلمة رئيس فريق الخبراء البارزين كامل الجندوبي: "بأن المساءلة هي المفتاح لضمان تحقيق العدالة لشعب اليمن وللإنسانية".

شكراً جزيلاً.

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومواطنة لحقوق الإنسان